في مواجهة الحرب على العراق

سنعيد العراقيّين إلى العصر الحجريّ، ومنه إلى الحداثة والديموقراطيّة!

العدوان على العراق والوعد الأميركيّ المتجدّد

قراءة تحليليّة في السياق الجيوسياسيّ

علاء اللامي

قد تَسْبق «القذائفُ الذكيّة» الأميركيّة المنطلقة نحو اللحم العراقيّ البريء كلماتِ هذه المقالة. ولكنَّ ذلك السَّبْق لن يَمْنع لطخةَ العار من الالتصاق بجبين القتلة ودعاةِ الحروب. ولهذا واصلتُ الكتابة «بعقلٍ متشائم وإرادةٍ متفائلة»:

إنّها لحالة معبِّرة جداً، تلك التي نقلتْها وسائلُ الإعلام من العراق وكوريا الشماليّة. فقد تسلّى المستغفَلُون ـ بفضل عمليّة شيطانيّة أسماها تشومسكي «تصنيعَ الإذعان» ـ برؤية العشرات من فرق التفتيش الدوليّة وهي تجتاح المصانعَ والكليّات العلميّة، وتَقْتحم أحدَ القصور الرئاسيّة، وتفتِّش حقائبَ النساء في شوارع بغداد؛ لكنّ وسائل الإعلام الغربيّة ذاتَها لم تكن سخيّةً في نقل المشاهد التي كانت السلطاتُ الكوريّةُ الشماليّةُ تَخْلع فيها الشمعَ الأحمرَ والأختامَ وكاميرات المراقبة من مؤسّساتها النوويّة وتَطْرد المراقبين الدوليّين إلى أقرب مطارات آسيا!

من الناحية الجيوسياسيّة المحضة، يُمْكن الانحيازُ إلى التفسير القائل بأهميّة العمق الإستراتيجيّ النوويّ لحليف كوريا الشماليّة، أي الصين، الذي لولاه لما وقف النظامُ الشموليّ الستالينيّ في كوريا الشماليّة هذه الوقفةَ «الجريئةَ» التي أهانت العنجهيّة الأميركيّة و«مرمطتْ» هيبتَها في الوحل ـ ولكنْ موقَّتًا كما يبدو: فللصين مصالحُها المتشابكة مع المصالح الكونيّة للغرب الإمبرياليّ والولايات المتحدة، وهي مصالح قد تَسْمح للسبّاح الكوريّ بمدّ لسانه الصغير على مقربة من سمكة القرش الأميركيّة والعودةِ سالمًا ولكنّها لن تَسْمح له بالتمادي أكثر من ذلك. ومن الطريف والموحي أن يقرأ المرءُ ما كتبتْه صحيفةٌ سعوديّةٌ حين شبَّهت المراقبين الدوليّين في كوريا بالأرانب المذعورة، وفي العراق بالأسود الهصورة!

لم نشأ التوقُّفَ عند هذه الحالة من زاوية العلاقات التحالفيّة للدول الصغيرة المستهدَفة بالعدوان الإمبرياليّ المتفاقم. بل سنحاول قراءة هذه الحالة كبداية مفتاحيّة في سياقها الراهن، المضبوطِ بحركتيْن متناقضتيْن ضمن سياقٍ تاريخيّ وجيوسياسيّ واحد:

المفتّشون عن أسلحة الدمار الشامل العراقيّة: لماذا في العراق لا في كوريا؟

ـ الحركة الأولى يُمْكن وصفُها بالهجوم العسكريّ والسياسيّ والاقتصاديّ والقِيَميّ الذي يشنّه الغربُ المنتصرُ لفرض هيمنته المُطْلقة على الكوكب و«إنهاءِ التاريخ» بحفلةِ تقديسِ تجارةِ جميع السلع، وفي مقدمتها السلاحُ والمخدِّراتُ والأعضاءُ البشريّةُ والپورنوغرافيا؛ وبنشر نمط الحياة الأميركيّ التسطيحيّ المنفوخ بالصوتِ واللونِ والعنفِ المجانيّ وباللبراليّة السياسيّة الجديدة التي أزالت دكتاتوريّةَ الحزب الواحد لتقيم بدلاً منها دكتاتوريّةَ الأحزاب المتماثلة والمتشابهة.

ـ الحركة الثانية والمضادّة مضمونًا للأُولى تَصْدر عن الشعوب والحضارات المستهدَفة. وهي حركة دفاعيّةٌ بحتة، يعتورها الكثيرُ من عوامل الوهن والارتباك، ويزيد من صعوبة تقدُّمِها ابتلاءُ الغالبيّة العظمى من شعوب الجنوب بدكتاتوريّات محليّة مدعومةٍ غربيّاً وبحركاتٍ دمويّة ذات نزوع عِرْقيّ أو طائفيّ كانت أجهزةُ الولايات المتحدة المخابراتيّة قد بَذَرتْ بذورَها منذ منتصف القرن الماضي تقريبًا.

لعلّ حالة العراق تَصْلح لأن تكون نموذجًا باهرًا ومأساويّاً في آنٍ واحدٍ لحالات الاستهداف والدفاع ضمن الحركتيْن السالفتيْن. ولكنْ يجب الاعتراف بأنّ التناقضات الداخليّة التي تثيرها مشكلةُ الحكْم الداخليّ تَرْقى في الحالة العراقيّة لتنافِسَ ـ من حيث نتائجُها التدميريّة ودوْسُها لحقوق الإنسان طوال أكثر من ثلاثة عقود ـ العدوانَ الغربيَّ والحصارَ الشاملَ المفروضَ على العراق.

من هنا بالضبط، من زاوية تلاقي القنابل الأمريكيّة المستمرّة في السقوط على الأبرياء في العراق مع الرصاص الذي تُطْلقه فِرَقُ الإعدام الحكوميّة على المقاومين والمعارضين والمختلفين، سنحاول استقراءَ وقائع هذه الحالة التي تَكْشف لنا عن آفاق خطيرة قد تتحوّل إلى حريقٍ مدمِّرٍ يَشْمل المشرقَ العربيَّ برمته وربما الشرقَ بعامّة.

إنّ العدوان الوشيك الذي تهدِّد باقترافه الولاياتُ المتحدة وحليفتُها المملكةُ المتحدة ضدّ العراق هو استمرار لعدوان «عاصفة الصحراء» الذي أعاد العراقَ إلى العصور الوسطى، كما هَدَّدَ ونَفَّذ حينَها وعيدَه السيّد جيمس بيكر. ولكنّه عدوانٌ يأتي هذه المرّة ليَحْسم مجموعةَ الأوضاع والأهداف التي تركَتْها حربُ ١٩٩١ وسلسلةُ الاعتداءات العسكريّة التالية معلّقةً. وفي صدارة تلك الأهداف هدمُ أحد الجدران المحيطة بوضع الكيان الصهيونيّ، ألا وهو الجدارُ العراقيّ، وتدميرُ العمق الإستراتيجيّ المهمّ لشعوب فلسطين وسوريا ولبنان، بصرف النظر عن رأينا في نوايا النظام الشموليّ العراقيّ من تبنّي الشعار المعادي للصهيونيّة. وفي سبيل تحقيق ذلك تستغلّ الولاياتُ المتحدة ترسُّخَ هيمنتها عالميّاً واحتواءها للردود الضعيفة التي أثارتها تلك الهيمنةُ، مستفيدةً من الوضع الممتاز الذي يسهّل عدوانَها من دون دفع أيّ ثمن.

غير أنّ من الخطإ الركونَ إلى صحّة الشعار الذي تعلنه الولاياتُ المتحدة لتسويق عدوانها الوشيك على هذا البلد وشعبه، وتكرِّره الأوساطُ المرتبطةُ بها في المعارضة العراقيّة التقليديّة؛ ونعني الشعارَ القائل بأنّ الهدف الأميركيّ هو «إنقاذُ العراقيّين من النظام الشموليّ وإقامة نظام ديموقراطيّ.» فحتّى كولن پاول كان أكثرَ صراحةً من بعض المعارضين العراقيّين وأصدقائهم الكويتيّين، حين أَطْلق مؤخّرًا تصريحَه الذي لا يَقْبل التأويلَ: «سنحتلّ منابعَ النفط في العراق لحمايتها من النظام العراقي!» فلعلّها المرّةُ الأولى في التاريخ الذي تتكلّم فيه قوّةٌ غازيةٌ عن احتلال بلد لتحميَه من نظامِ حكْمٍ مستبدٍّ سَبَقَ أن أنقذتْه هي نفسُها مرارًا وتكرارًا من السقوط ـ وآخر مناسبةٍ كانت انتفاضةَ ربيع ١٩٩١ التي شملتْ كلَّ أرجاء العراق!

لقد أَفرزتْ هذه القسوةُ في ممارسات الحكْم العراقيّ حالةً من الرفض والمعارضة العنيفة، وبلغ الأمرُ بأغلب أطراف هذه المعارضة درجةَ التعويل على العدوان الأجنبيّ ضدّ بلادها لكي تتخلَّص ـ ولو بواسطة التدمير ـ من ذلك الحُكْم. بل قرأنا لمثقفين وسياسيّين ديموقراطيّين وعلمانيّين عراقيّين كلامًا يَصْعب استيعابُه أو الدفاعُ عنه. فهذا ناقد أدبيّ عراقيّ معروف (سلام عبّود) يَكْتب براحةِ بالٍ ما نصُّه: «القادمون من العراق مؤخّرًا يتحدّثون عن هاجس واحد يعيشه العراقيُّون، هاجس بسيطٍ وواضح في فحواه ومأساويّته، يقول: مَنْ يريد أن يفعل شيئًا، حتى لو أراد أن يُلقي قنبلةً نوويّةً على رؤوسنا، فليفعلْ ذلك فورًا، اليومَ، بل الساعةَ.» ثم يَسْتنتج الاستنتاجَ «الخارقَ» التالي: «إنّ طولَ زمن الكارثة، لا الكارثةَ نفسَها فقط، هو علّةُ وجود نظام صدّام حسين لأكثر من ثلاثة عقود. وهو علّةُ قبولِ المعارضة بخيار أسوإ الاحتمالات. وهو العلّة التي تقف وراء الثقة الأميركيّة بإمكانيّة غزو العراق واحتلاله دون عواقب. وهكذا تحوّلتْ مأساةُ شعب يتألف من أكثر من عشرين مليون إنسان إلى حالة نفسيّة مَرَضيّة يَجْمع المثقفُ أعراضَها وأخبارَها من مسافرين قَدِموا مؤخّرًا من العراق. وتحوّلتْ صيحةُ المَسُوط أو المطعون إلى حكمة سياسيّة ينبغي الأخذُ بها على عواهنها، وبالشكل الذي يوفِّر غطاءً «عراقيّاً» للغزو على الطريقة «الكرزائيّة» في أفغانستان.

وهذا كاتب سياسيّ عراقيّ «معارض» آخر (فالح عبد الجبّار)، سَبَقَ أنْ عمل موظَّفًا في «إذاعة الكويت الحرّة» وتَرْجم (بالقطعة) بعضَ «بطولات» الأمراء السعوديّين خلال العدوان على العراق سنة ١٩٩١، يحاول التشويشَ على صورة الغزو الأميركيّ البريطانيّ القادم فيسمّيه «الحربَ بين بغداد وواشنطن!» وكأنّنا إزاء جيشيْن متكافئيْن على وشك الاشتباك في واترلو جديدةٍ ساحتُها العراقُ، لا إزاء عمليّة اغتيال وإبادة جماعيّة بالطائرات الحديثة والصواريخِ البعيدة المدى لشعبٍ صغيرٍ ابتلاه القَدَرُ بثروة نفطيّة هائلة ودكتاتوريّة قاسية.

هذا على جبهة العلمانيّين. أما على جبهة الأصوليّين الإسلاميّين، فالأمر لا يختلف كثيرًا. فخلال عدوان «ثعلب الصحراء» سنة ١٩٩٨ صَرَّحَ الشيخ محمد باقر الحكيم، رئيسُ المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة، من مقرّ إقامته الدائم في طهران، بأنّ حزبه «يقف على الحياد بين صدّام والقصف.» تصوَّروا ذلك! حتى هويّةُ ذلك القصف أو جنسيّةُ القاصف لم يحدِّدها الشيخ باقر.

فكيف لنا، أو للمواطن العراقيّ البسيط، أن يَنْتظر خيرًا وفرجًا عاجلاً من علمانيّين وإسلاميّين، مع احترامنا لذواتهم وصفاتهم؟

لسنا هنا في معرض فتح الدفاتر القديمة أو الطازجة، بل نشير سريعًا إلى أنّ هذه الأصوات المعارضة هي معارضةٌ شكلاً ولكنّها متطابقةٌ جوهرًا مع ما يفعله النظام: فالنظام يغامر برأس الشعب وسلامةِ البلد ككلّ، وذلك بسلاح القمع وعائدات النفط ؛ أما هؤلاء «المعارضون» فهم يقامرون أيضًا بالعراق وشعبه، ولكنْ بسلاح الأمريكان وأوهامهم البرنامجيّة ـ وهي أوهامٌ يَحدّها

من الشمال الوعدُ الأميركيُّ بـ «إعادة العراق إلى العصر الحجريّ،» ومن الجنوب الوعدُ الأميركيُّ أيضًا بـ «الانتقال به الى الديموقراطيّة والحداثة!»

لقد وضعت المعارضة العراقيّة التقليديّة بيضَها كلَّه مؤخَّرًا، وفي مؤتمر لندن المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ تحديدًا، في السلّة الأمريكيّة. فرفعتْ شعارَ الديموقراطيّة ومبادئَ المواطنة، ولكنَّها طَبَّقتْ سياسةَ توزيع الغنائم والمواقع السياسيّة طائفيّاً وعرقيّاً وبلديّانيّاً، وأَهدرتْ وقتًا وحبرًا كثيريْن حول ما سُمِّي «مرحلةَ ما بعد صدّام،» ورفضت الدخولَ في الكيفيّة المؤدّية إلى تلك المرحلة، وشَرَّقتْ وغَرَّبتْ في وثائقها دون أن تَكْتب حرفًا واحدًا عن المأساة الطبقيّة التي تَطْحن المجتمعَ العراقيَّ طحنًا طوال فترة الحصار.

كما نجح المؤتمرون المعارضون في لندن في تعويم هويّة العراق وتشبيهِها تمامًا، فلم يشيروا إلى مضمون تلك الهويّة العربيّة الإسلاميّة. ذلك أنّ العرب العراقيّين يشكّلون أكثرَ من ثمانين بالمائة من السكّان، كما أنّ المسلمين من عرب وغيرِ عرب تصل نسبتُهم إلى أكثر من خمسة وتسعين بالمائة. وقد اعترف أحدُ مهندسي المؤتمر (حسن علوي، في لقاء مع ANN) بأنّ كلمة «العرب» وَرَدَتْ مرةً واحدة في وثيقة المؤتمر الرئيسيّة التي تتألف من أكثر من ألفيْ كلمة، وذلك في معرض ذِكْر القوميّات والأقليّات التي تعيش في العراق!

وبهذا سجّلتْ تلك الفصائلُ المعارضة المرتبطة بالمشروع الأميركيّ قيامَ الجسد السياسيّ **للخيار الأول**، خيارِ التغيير في العراق بواسطة العدوان الأميركيّ.

وأما النظام الشموليّ فقد واصَل عنادَه، فرفضَ أن يُصغي إلى الأصوات المطالبة بتفادي الحرب عن طريق التغيير الداخليّ السلميّ باتجاه الديموقراطيّة والمراهنةِ على الشعب ضمن برنامج ذي ضمانات وآليّات دوليّة، لا بالمراهنة على قوات الأمن والشرطة ومليشيات الحزب الحاكم. فكان أنْ لجأ إلى نوع من العلاج بالصَّدمات الكاذبة والإعلاميّة. فعلى سبيل المثال، ردَّ النظامُ على المطالبة المستمرّة، التي كان قد أَطْلقها التيّارُ الوطنيّ الديموقراطيّ منذ بداية التسعينيّات بضرورة الإفراج عن سراح السجناء والمعتقلين السياسيِّين والكشفِ عن مصير المفقودين، بأن أقام ضجةً تلفزيونيّةً كبرى أَطْلق خلالها عددًا من سجناء الحقّ العامّ والمتّهمين بجرائم القتل والسرقة، في حين بقي أغلبُ السجناء والمعتقلين السياسيِّين في زنازينهم أو نُقِلوا إلى أماكن سريّة أخرى. وبعد أيام قليلة سَرَّبَ النظامُ أخبارًا إلى الصحافة العربيّة بخصوص احتمال تشكيل حكومة «وحدة وطنيّة» برئاسةِ شخصيّةٍ ديموقراطيّة مستقلّة ومعروفة بمعارضتها للدكتاتوريّة وهي الكاتب العراقيّ عبد الأمير الركابي، لكنّه راح يسوِّف ويماطل، ثم أَغْلق هذا الملفَّ بعد أيام حين لم يجد مَنْ يَبْتلع الطُّعْمَ الذي ألقاه فيعود «تائبًا» إلى بغداد.

لقد أراد النظام أن يَسْتخدم بعضَ أو أحدَ رموز التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ العراقيّ ليكون برغيّاً صغيرًا في الماكنة الحاكمة يروِّج شعارَ «المعارضة الحكوميّة،» ففشل. لكنّه نجح في استجلاب مجموعة صغيرة تسمَّى «التحالف الوطنيّ» زارت بغدادَ، والتقت بعضَ رموز الحكْم، وظهرتْ على شاشات التلفزيون لتكيل المديحَ للحاكم ونظامه، فاحترقتْ أوراقُها بسهولة، وكَفَّتْ عن أن تكون معارضةً، بل صارت جزءًا من النظام الشموليّ نفسه. وكانت تلك هي المناسبةَ الرسميّةَ التي وُلد فيها الجسمُ السياسيّ الصغير **للخيار الثاني**، خيارِ المراهنة على النظام، والذي يُمْكن تلخيصُه بكلمات قليلة هي: «الدفاع عن النظام الشموليّ تحت ستار الدفاع عن الوطن.»

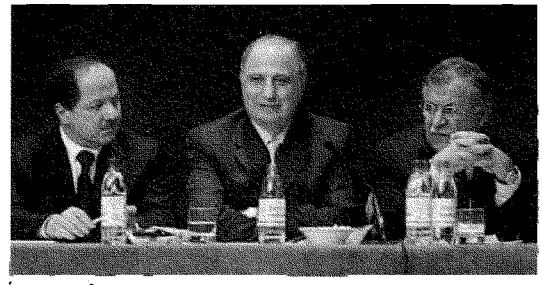

المعارضة العراقيّة في لندن (كانون الأول ٢٠٠٢): وضعتْ بيضَها كلَّه في السلّة الأميركيّة

بين هذيْن الخياريْن، خيارِ دعاةِ التغيير بالحرب وتسويقِ العدوانِ الأميركيّ على العراق باسم «الديموقراطيّة،» وخيارِ التعويل على النظام والالتحاق به تحت شعارَ مضلِّل هو «الدفاع عن الوطن،» يظلّ **الخيارُ الثالثُ** قائمًا ألا وهو: خيار التغيير السلميّ الشامل في العراق، من دون حرب أو عدوان، وبوجود ضمانات وآليّات أوروبيّة وصينيّة وعربيّة. تبدأ الخطوة الأولى في هذا الخيار بتشكيل حكومةٍ للإنقاذ الوطنيّ برئاسة سياسيّ عراقيّ مستقلّ، وتتمثّل في هذه الحكومة جميعُ الأحزاب والقوى المعارضة ما عدا تلك الأطراف القليلة التي أقصت نفسَها بنفسها حين تحوّلتْ إلى جزء عضويّ من العدوان على العراق. وينبغي أن تَشْمل حكومةُ الإنقاذ ممثِّلين مؤهَّلين عن المكوِّنات المجتمعيّة الفعّالة في المجتمع، كالقوى العشائريّة الحرّة وغيرها. وتتولّى هذه الحكومة قيادةَ البلد لفترة محدَّدة لا تتجاوز العامَ الواحد. ويَنْبغي على برنامجها أن يُنْجِز إحصاءً شفّافًا وموثقًا لسكّان العراق. ويجب أن ينتهي العامُ بإجراء

انتخابات شرعيّة ديموقراطيّة وتحت إشراف دوليّ محايد، يواكبها استفتاءٌ حول موضوع النظام الفيدراليّ أو الحكم الذاتيّ لإقليم كردستان ـ العراق. وسيُتْرك للشعب العراقيّ، عن طريق صندوق الانتخابات، في أن يقول رأيَه في الحزب الحاكم وفي الأحزاب المعارضة، ومن ثمّ يتمّ الاحتكامُ إلى ذلك الرأي بهدف إجراء تسليمٍ سلسٍ للحُكْم، يَسْبقه عفوٌ تشريعيٌ عامّ.

لقد رفع التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ هذا الخيارَ، ولم يَقطعْ حتى مع دعاة الخياريْن السابقيْن ما لم يتورَّطوا في تعاملات استخباراتيّة مع الولايات المتحدة أو «إسرائيل.» وبالمناسبة، فإنّ التيّار الوطنيّ الديموقراطيّ العراقيّ ليس حزبًا، بل هو يعرِّف نفسَه بأنّه امتداد جماهيريّ فضفاض يضمّ شخصيّاتٍ وجماعاتٍ متباينةً في تفاصيل برامجها وتَجْمعها خطوط عريضة معلنة. وقد نشأ هذا التيّار في أوساط المعارضة العراقيّة وبنتيجة الفرز السياسيّ الذي بدأ مع العدوان على العراق سنة ١٩٩١، واستمرّ بعد إغراق الانتفاضة الشعبيّة في الدماء. ومازال هذا التيّار يواصل التبشيرَ بخياره، على الرُّغم من شدة حالة الاستقطاب السياسيّة في الساحة العراقيّة، وعلى الرغم من ضعف الإمكانيّات الماديّة.

وفي الختام نقول لمن يُصرّ على أنّ خيارنا ليس خيارًا واقعيّاً وعمليّاً: «لماذا ينبغي هذا الخيار واقعيّاً وعمليّاً، في حين نَعْتبر تدميرَ البلاد والوصولَ إلى السلطة على جبال من جثث العراقيّين خيارًا واقعيّاً وعمليّاً؟» صحيح أنّ النظام العراقيّ وَصَلَ إلى درجة الشموليّة المطْلقة حين أَعْلن عن فوز رئيسه بنسبة مائة بالمائة من الأصوات، ولكنّ الأنظمة الشموليّة الأخرى ليست ملائكيّة. ولو شئنا ترطيبَ الأجواء لقُلْنا إنّ الفرق بين النظام الأول والأنظمة الأخرى قد لا يتجاوز الواحدَ في المائة. لماذا؟ لأنّ الرؤساء العرب عادةً يفوزون بنسبة ٩٩٪ تقريبًا، وأما الرئيس العراقيّ فقد فاز عليهم بفارق صغير لم يتجاوز الواحدَ بالمائة!

جنيف

علاء اللامي

قصّاص وناقد وباحث عراقيّ، يقيم في جنيف.